



مبادئ العدالة والتشريع

دكتور
أحمد طلحا حسين





المبحث الثاني

مبادئ العدالة

مبادئ العدالة: هي القواعد التي يستوحىها العقل المصيب والنظر السديد من روح العدل والإنصاف لتعديل أحكام القانون وتكملتها بإضافة نص جديد أو إلغاء النص القديم أو تعديله.

❖ إستعمل الإنسان مبادئ العدالة حينما ضعف تمسكه بأديانه البدائية القديمة.

❖ مبادئ العدالة وسيلة لاحقة على الحيلة القانونية، واستعملت الحيلة للخوف من تغيير النصوص **علي خلاف** مبادئ العدالة تغير نص القانون وتبدل حكمه ، أما الحيلة القانونية فهي تبدل حكم القانون دون تعرض إلى نصه.

❖ مبادئ العدالة والتشريع يغير نص القانون ويبدل حكمه ، ولكن مبادئ العدالة تختلف عن التشريع في مصدر إلزام كل منهما، فبينما تستمد مبادئ العدالة قوتها الملزمة من إعتقاد الناس بضرورتها لتحقيق مصالح المجتمع ومثله العليا ، يستمد التشريع قوة إلزامه من السلطة التشريعية التي تصدره .

❖ يستوحى العقل مبادئ العدالة من **مصالح المجتمع ومثله العليا** ومن **مفاهيم العدل والحق**.

قانون الطبيعة عند اليونان

فاعتقدوا بوجود قوة عليا تدير الكون ، أطلق عليها بعض فلاسفتهم اسم **(الطبيعة)** ، ونسبها آخرون إلى الآلهة .

وقد ذهب كل من هؤلاء وأولئك إلى إعتبار أحكام نظام (الطبيعة) أو قانونها عامة وأولية وثابتة .

ولذلك أحلوا هذا القانون في المحل الأول بانسبة للقانون الذي هو من وضع البشر .

وآعتبروا قانون الطبيعة (صورة العدل المطلق أو القانون الصالح كما نسب إلى **أفلاطون** **في كتابه (القوانين)**) وأما **أرسطو فقد أسماه بالعدل الطبيعي** الذي أعدته الطبيعة ليعم على جميع الناس ، بينما قال عن القانون الوضعي : أنه العدل التشريعي أو العرفي وهو خاص وضعته كل أمة لنفسها .

استنتج اليونانيون من هذا التصوير ان على كل مشرع من البشر أن يجمل من القانون الطبيعي مثله الأعلى الذي يسعى إلى تشريع قوانينه على منواله أو على الأقل أن تكون قريبة منه ، وأما إذا تعارضت أحكام القانون الوضعي

مع أحكامه فإن أحكامه هي التي تكون واجبة الإلتباع على حد قول الفيلسوف سقراط ، وقد تطورت بعض المدارس الفلسفية هذه الفكرة وصاغت منها نظريات في الأخلاق تقوم على الزهد والتقشف .

العدالة عند الرومان

استمد الرومان مبادئ العدالة في أول الأمر من قانون الشعوب وبعد ذلك من مفهوم القانون الطبيعي الذي نادى به الفيلسوف اليونانية .
قانون الشعوب : كان القانون الروماني القديم وضع للرومان وحدهم ، وأما الأجنبي عنهم فكانوا يقولون بأن ليس له أن يتمتع بالحقوق إلا في بلده الأصلي، غير أن الرومان ما لبثوا أن غيروا نظرتهم هذه إلى الأجانب فسمح للأجنبي أن يقيم في روما ببعض الحقوق بصورة فردية وجماعية

❖ **صورة فردية** ذا احتمى مؤقتاً بأحد الرومان أو خضع له بصورة دائمة كنزير لديه.

❖ **صورة جماعية** فقد أبرمت روما مع المدن معاهدات تقضي بحماية رعايا كل مدينة إذا جاؤوا إلى المدينة أخرى ، وأدى تطور الحياة الإقتصادية والسياسية والفكرية في روما إلى أن يقر الرومان ضرورة الاعتراف للأجانب بشيء من الحقوق وبقسط من الحماية القانونية .

فأنشئت عام ٢٥٢ ق.م وظيفة بريطور الأجانب ليشرف على تنظيم العلاقات بين الرومان والأجانب فيما بينهم ، وكان لا بد لبريتور الأجانب من قانون يطبقه لهذا الغرض ، فأخذ الكثير من أحكام القانون الروماني ولكن بعد أن رفع عنها شكلياتها ، كما أنه إقتبس من قوانين الشعوب الأخرى ما أثبتت التجربة صلاحه من أحكامها القانونية ، وقد أطلق الرومان على هذه المجموعة من الأحكام التي جمعها بريطور الأجانب من هنا ومن هناك أسم (قانون الشعوب) .

وهكذا أصبح للرومان قانونان : القانون الروماني العتيق وقانون الشعوب ، وقد رأى في أول الأمر أن مقتضيات العدالة تكمن في أحكام قانون الشعوب وقد ورد هذا التقسيم في كل من كتابي النظم لكايوس وجستنيان ، فقد ذكر فيهما : أن كل الشعوب التي تخضع للقوانين والعادات إنما تخضع في جزء من أحوالها للقوانين الخاصة بكل شعب وتخضع في

في جزء آخر لتلك القوانين العامة على النوع الإنساني .

فالقانون الذي يضعه كل شعب لنفسه يسمى (قانونه المدني) والذي يبينه العقل الطبيعي للإنسانية كلها يسمى (قانون الشعوب) لأن جميع الشعوب تعمل به كما قالوا عن هذا القانون أيضاً أنه (مجموعة المبادئ المطابقة للعقل والمقبولة عند جميع الأمم) .

القانون الطبيعي : إن مبادئ العدالة التي كانت في أول الأمر مقتبسة من قانون الشعوب أصبحت منذ القرن الأخير من عصر الجمهورية ، تنسب إلى القانون الطبيعي .

ذلك أن الرومان كانوا قد بدؤوا يتأثرون بالفلسفة اليونانية التي ذهبت إلى وجود قانون الطبيعة .

وكان الخطيب شيشرون أول من نقل تلك المفاهيم إلى الرومان ، فقد ورد عنه قوله بان هناك قانوناً صحيحاً مطابقاً للطبيعة سارياً على جميع الناس ، ثابتاً أبدياً يتولى الله تأييده وعاقب من يخالفه .

وجد الرومان هنالك أن مفاهيم هذا القانون تختلف

عن أحكام قانون الشعوب ، فالكثير من المبادئ الخلقية التي يميلها القانون الطبيعي لا يقرها القانون الشعوب ، ويقر قانون الشعوب نظماً قانونية يرفضها العقل و لا تمت إلى العدالة بسبب من الأسباب كنظام الرق ونظام الأسر .

جاء في كتاب النظم لجستينيان : أن الناس جميعاً خلقوا أحراراً بمقتضى القانون الطبيعي وان الرق والاسر مخالفان لهذا القانون ، ولكنهما تولدا عن الحرب وأصبحا جزءاً من قانون الشعوب الذي يفرق

بين الأحرار والأرقاء والعتقاء خلافاً لقانون الطبيعة الذي جعلهم سواسية .

وهكذا اقر الرومان منذ اواسط العصر العلمي بوجود ثلاثة قوانين :

١ - القانون المدني الروماني وكان خاصا بالرومان

٢ - قانون الشعوب ينظم علاقات الاحرار من الرومان والأجانب .

٣ - القانون الطبيعي العام على جميع الناس من أحرار وأرقاء ورومان وأجانب .

يمكن أن تصنف أهم الآثار التي تركها كل من قانون الشعوب والقانون الطبيعي على القانون الروماني في مجموعتين :

الأولى : الآثار الناتجة عن تحول إهتمام الرومان من الشكل إلى الحقيقة والجوهر :

كان القانون الروماني يرتب الآثار القانونية على مجرد إتمام التصرفات القانونية بشكل الظاهر والذي يتطلبه ، واما الإرادة فلم يكن يعنى بوجودها وصحتها

كما أن عدم إهتمام بالإرادة جعل هذا القانون لا يسمح لها بإبرام عقود لم يكن قد نص عليها .

وأخيراً كان القاضي مقيد الحرية في تطبيق القانون لا يستطيع الخروج عن المفهوم الحرفي للنصوص إلا ان مفاهيم العدالة المستمدة من قانون الشعوب أو المستندة إلى القانون الطبيعي قد دفعت الرومان إلى البحث عن الحقيقة والجوهر من دون الشكل فتخلوا تدريجياً عن الشكليات التي كانت عالقة بقانونهم القديم ثم سمحوا للإرادة أن تبرم عقوداً لم يكن القانون قد نص عليها ، وأخيراً أباح القاضي لنفسه أن يطبق القانون بشيء من الحرية والمرونة .

١ - التخلي التدريجي عن الشكليات : أخذت أحكام هذا القانون تتجرد تدريجياً من شكلياتها فلم يعد مجرد القيام بهذا الشكليات هو الذي ينتج الآثار القانونية في التصرفات والمعاملات بل الإرادة الحرة العاقلة التي لا تشوبها شائبة من غش أو التدليس .

٢ - الاعتراف بقدرة الإرادة عن الالتزام بالتزامات جديدة سواءً تم ذلك بصيغة شكلية أو بدونها ..

٣ - ترك التطبيق الحرفي للقانون : ذهب الفقهاء الرومان بتأثير الفلسفة الإغريقية إلى القول بأن الإفراط في تطبيق حرفي للقانون إغراق في الظلم .

ومعنى ذلك أنه إذا أدى تطبيق القانون حرفياً إلى الحرج والعسر فيصار إلى تطبيقه بشيء من المرونة باستحياء الحكم من روح القانون لا من مفهومه الحرفي .

ثانياً : الآثار الناتجة من إقرار مبدأ العدالة والمساواة

إن إقرار هذا المبدأ كان قد دفع الرومان إلى أن يوحّدوا بعض أحكام الأشخاص والأموال والمعاملات

١ - أحكام الأشخاص :

من حيث جنسياتهم : ساوى الرومان بين المركز القانوني لكل من الروماني والأجنبي ، فأصبح لكل إنسان (حر) - رومانياً كان أم أجنبياً - أن يحتمي داخل إقليم الدولة الرومانية ، بالقانون .

من حيث مركزهم الإجتماعي : لم تعد هناك فروق في أحكام كل من الحر الأصيل والحر المعتوق .

من حيث رابطة القرابة : وجد القانون الروابط الشخصية التي تقوم على صلة الدم والمدنية التي تستند إلى سلطة رب الأسرة .

٢ - أحكام الأموال :

لم يعد هناك أحكام خاصة بكل من الأموال النفيسة والأموال غير النفيسة أو الأراضي الإيطالية وأراضي الأقاليم ، بل خضعت جميع الأموال إلى أحكام موحدة كما وضعت لكافة الأراضي أحكام موحدة .

٣ - أحكام المعاملات :

أجاز الرومان نقل الملكية بالإشهاد أو بالتسليم .

كما أقروا مبدأ تناسب الغرم بالعلم في المشكلات فلم يسمح بأن يترتب على أحد ضرر من دون سبب و لا أن يثري أحد على حساب الآخر من دون وجه حق .

من كل ما مر نرى أن تطبيق هذه المبادئ يهدف إلى إقرار المساواة في الأحكام القانونية أو إلى التوصل إلى تعادل أحكام بعض الحالات فلذلك أطلق على هذه الوسيلة إسم (العدالة) وآتصفت بصفة (العدل) .

المبحث الثالث التشريع

المعني العام للتشريع: وضع الأحكام القانونية واسنباطها من مصادرها المختلفة كالدين والعرف والقضاء والفقهاء ومبادئ العدالة.

المعني الخاص للتشريع: هو سن الأحكام القانونية من الهيئة التي تملك هذا الحق.

لا حظ أن التشريع أهم وسيلة من وسائل تطوير القوانين وظهر بعد استعمال الحيلة القانونية ومبادئ العدالة، ويعد وسيلة مباشرة من وسائل مبادئ العدالة، يختلف عنها في أمور كثيرة منها:

- ١- أنه يستمد قوته من القوة التي أصدرته ومبادئ العدالة تعتمد علي اعتقاد الناس بعدالة الأحكام.
- ٢- يتميز التشريع بإيجاز صيغته ووضوح عبارته وثبات نصوصه.
- ٣- التشريع يعتبر تسجيل رسمي للأحكام والمبادئ التي أقرها القضاء باستخدام الحيلة القانونية ومبادئ العدالة إلا أنه من الممكن أن يصدر أحكاماً لم يفضي إليها تطور الفقه والقضاء.

أسباب اللجوء للتشريع

معالجة ظاهرة معينة كالفساد أحيانا أو إقرار شيء من المساواة بين الطبقات الاجتماعية أو الاعتراف بالحقوق .

من أمثلة القوانين القديمة

أ- التشريع في العراق القديم.

ب- التشريع في اليونان.

